

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/8/26/Add.1
25 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الهند

إضافة

رد حكومة الهند على التوصيات التي قدمتها الوفود
خلال الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالهند*

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

رد حكومة الهند على التوصيات التي قدمتها الوفود خلال الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالهند

درست حكومة الهند التوصيات التي قدمتها الوفود خلال الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالهند، وهي تُبدي الملاحظات التالية عليها:

الرقم	التوصية	رد الهند
١-	التعجيل بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب (المملكة المتحدة، وفرنسا، والمكسيك، ونيجيريا، وإيطاليا، وسويسرا، والسويد) وبروتوكولها الاختياري (المملكة المتحدة)؛	باشرت حكومة الهند عملية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب
٢-	مواصلة إشراك المجتمع المدني الوطني بالكامل في متابعة الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالهند، على غرار ما حدث بالنسبة للإعداد له (المملكة المتحدة)؛	تقبل حكومة الهند هذه التوصية
٣-	مواصلة تشييط الآليات الموجودة لتعزيز التصدي لتحديات حقوق الإنسان (غانا)؛	تقبل حكومة الهند هذه التوصية
٤-	تشجيع تعزيز التعاون مع هيئات حقوق الإنسان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في السعي إلى بناء مجتمع يتطلع إلى بلوغ أهداف حقوق الإنسان المعترف بها دولياً (غانا)؛	إن حكومة الهند ملتزمة بمواصلة العمل على نحو بنّاء مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة المعنيين في السعي إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع
٥-	الحفاظة على توفر بيانات مفصلة بشأن التمييز المرتبط بالطبقة الاجتماعية وما يتصل به من تمييز (كندا، وبلجيكا، ولكسمبرغ)؛	هناك قدر كبير من البيانات المفصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالطبقة الاجتماعية، متاحة لعموم الجمهور
٦-	النظر في التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (البرازيل)؛	ينص دستور الهند على إتاحة إمكانية الوصول المباشر إلى المحكمة العليا والمحاكم العالية للاتصاف من الانتهاكات التي تمس أي حق من الحقوق الأساسية لأي فرد أو مجموعة من الأفراد. ولدنيا، بالإضافة إلى ذلك، عدة آليات قانونية أخرى للتصدي لهذه الانتهاكات، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجان الدولة المعنية بحقوق الإنسان. كما توجد لجنة وطنية مستقلة ولجان تابعة للدولة تُعنى بحقوق المرأة وتشمل ولايتها، في ما تشمله، معالجة حالات الانتهاكات التي تمس حقوق المرأة. ولذلك فإن هناك إطاراً قانونياً ودستورياً فعالاً لمعالجة الحالات الفردية من الانتهاكات في الهند
٧-	النظر في التوقيع والتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و١٨٢ (البرازيل، وهولندا، والسويد)؛	تؤيد حكومة الهند تأييداً كاملاً أهداف ومقاصد اتفاقية حقوق الطفل (التي دخلت الهند طرفاً فيها)، فضلاً عن اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ (اللتين لم تُصدّق عليهما الهند بعد). وتسلم الهند بالكامل بوجوب حماية الطفل من الاستغلال بجميع أشكاله، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي. ولهذا الغاية، اتخذت حكومة الهند مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك تعيين حد أدنى هو ١٤ سنة لسن الاستخدام في المهن الخطرة وفي خدمة المنازل وفي المطاعم، وفي مجالات معينة من مجالات العمل الأخرى. كما وُضعت أحكام تنظيمية فيما يتعلق بساعات وشروط العمل. وأنشئت في الآونة الأخيرة لجنة وطنية لحماية حقوق الطفل من أجل إجراء محاكمات سريعة في قضايا الإساءة للأطفال أو انتهاك حقوقهم. والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في الهند حالياً لا تسمح بتعيين حد أدنى لسن الالتحاق بكل مجال من مجالات العمل أو لرفع هذه السن إلى ١٨ سنة، حسبما هو منصوص عليه في اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وتظل حكومة الهند ملتزمة بالتنفيذ التدريجي لأحكام المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل، وبخاصة الفقرة ٢(أ) منها، وفقاً لتشريعها الوطنية والتزاماتها الدولية.

الرقم	التوصية	رد الهند
٨-	تقاسم أفضل الممارسات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان مع مراعاة طابع التعددية الدينية والثقافية والإثنية الذي يميّز المجتمع الهندي (موريشيوس)؛	تقبل حكومة الهند هذه التوصية
٩-	إعادة النظر في التحفظ على المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل (هولندا)؛	تؤيد حكومة الهند تأييداً كاملاً أهداف ومقاصد اتفاقية حقوق الطفل. وتسلم الهند بالكامل بوجوب حماية الطفل من الاستغلال بجميع أشكاله، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي. ولهذه الغاية، اتخذت حكومة الهند مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك تعيين حد أدنى هو ١٤ سنة لسن الاستخدام في المهن الخطرة وفي خدمة المنازل وفي المطاعم، وفي مجالات معينة من مجالات العمل الأخرى. كما وضعت أحكام تنظيمية فيما يتعلق بساعات وشروط العمل. وأنشئت في الآونة الأخيرة لجنة وطنية لحماية حقوق الطفل من أجل إجراء محاكمات سريعة في قضايا الإساءة للأطفال أو انتهاك حقوقهم. والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في الهند حالياً لا تسمح بتعيين حد أدنى لسن الالتحاق بكل مجال من مجالات العمل. وتظل حكومة الهند ملتزمة بالتنفيذ التدريجي لأحكام المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل، وبخاصة الفقرة ٢(أ) منها، وفقاً لتشريعها الوطنية والتزاماتها الدولية.
١٠-	النظر في وسائل جديدة للتصدي لأوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المتزايدة الناشئة عن النمو الاقتصادي السريع وتقديم معلومات عن الخبرات/نتائج أفضل الممارسات في مجال التصدي للفقر (الجزائر)؛	إن الهند ملتزمة بإعمال الحق في التنمية لجميع أفراد شعبها، وهي تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق تهيئة بيئة للنمو والتقدم الاجتماعي الشاملين والسريعين في كنف مجتمع علماني وليبرالي.
١١-	أخذ توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة في الحسبان، وبخاصة التوصيات المتعلقة بالمرأة والطفل، في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان الجاري إعدادها (المكسيك)؛	تقبل حكومة الهند هذه التوصية
١٢-	التصديق على الاتفاقية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري (نيجيريا)؛	وقعت الهند على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وذلك في اليوم الذي أفتتح فيه باب التوقيع عليها في السنة الماضية. كما أن عملية التصديق على الاتفاقية جارية.
١٣-	تدعيم التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة للتصدي بفعالية لظاهرة التمييز القائم على نوع الجنس والتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية (إيطاليا)؛	تسلم حكومة الهند بالدور الذي يؤديه التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مكافحة التمييز. وقد اعتمدت الهند خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل زيادة الوعي بحقوق الإنسان في أوساط جميع شرائح المجتمع. وقد تم تحديد فئات محددة مستهدفة، مثل المدارس والكلبيات والجامعات، وأدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية. كما تجرى توعية المسؤولين الحكوميين وأفراد القوات المسلحة وموظفي السجون والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون توعية تتصل بحماية حقوق الإنسان. وتقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك لجان الدولة المعنية بحقوق الإنسان بتنظيم برامج تدريبية منتظمة. كما تقوم المنظمات غير الحكومية بحملات توعية.
١٤-	توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (لاتفيا، وسويسرا)؛	ما برحت الهند تستقبل بانتظام، وسوف تظل تستقبل، المقررين الخاصين وغيرهم من المكلفين بولايات في إطار آليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مراعية في ذلك قدرتها والجمالات ذات الأولوية بالنسبة للبلد فضلاً عن الحاجة للتحضير لهذه الزيارات على نحو كافٍ.
١٥-	استقبال المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وذلك في أقرب فرصة ممكنة (سويسرا)؛	ما برحت الهند تستقبل بانتظام، وسوف تظل تستقبل، المقررين الخاصين وغيرهم من المكلفين بولايات في إطار آليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مراعية في ذلك قدرتها والجمالات ذات الأولوية بالنسبة للبلد فضلاً عن الحاجة للتحضير لهذه الزيارات على نحو كافٍ.

الرقم	التوصية	رد الهند
١٦-	إدراج المنظور الجنساني بالكامل في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا)؛	تقبل حكومة الهند هذه التوصية
١٧-	متابعة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى تعديل قانون الزواج الخاص في ضوء المادة ١٦ والتوصية العامة ٢١ للجنة بشأن منح حقوق متساوية في الممتلكات التي يجري تجميعها في أثناء الزواج (سلوفينيا)؛	بالنسبة للمادة ١٦(١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تُعلن حكومة الهند أنها ستلتزم بهذه الأحكام وتكفل تطبيقها وفقاً لسياستها المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الشخصية لأي جماعة دون مبادرة من هذه الجماعة ودون قبولها. وفيما يتعلق بالمادة ١٦(٢) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعلن حكومة الهند أنها توافق على مبدأ التسجيل الإلزامي للزيجات. إلا أن عدم تسجيل الزواج لا يؤدي إلى إبطال الزواج، خصوصاً في الهند التي تتسم بتنوع تقاليد وطوائفها الدينية ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة فيها.
١٨-	مواصلة بذل الجهود لتمكين الناس من أن يعيشوا حياة يسودها الوئام في مجتمع متعدد الأديان والثقافات والإثنيات واللغات، وضمان حصول المجتمع الذي يشكل خمس سكان العالم على مستوى جيد من الغذاء والسكن والرعاية والتعليم (تونس).	إن دستور الهند يسعى لأن يؤمن لجميع مواطنيها "العدالة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)؛ والحرية (حرية التفكير والتعبير والمعتقد والدين والعبادة)؛ والمساواة (في المركز وفي الفرص)؛ وتعزيز علاقات الأخوة فيما بينهم وصون كرامة الفرد ووحدة وسلامة الأمة". والتدابير التشريعية والإدارية التي تتخذها حكومة الهند تسترشد بهذا الهدف. وفي هذا السياق، تقبل حكومة الهند التوصية المقدمة.
